الاعراب يجيء لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب
المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى
ما ذكرت ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال لجريانه فيه كقوله لا تاكل
السمك وتشرب اللبن قلت اجيب بان الاعراب في المضارع
غير منفك لبيان المعاني لامكان الاستغناء بظهوره لا اوان بخلافه
في الاسم واما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة تامة في وقوعه موقعه
نحو زيد ضرب وزيد ضارب فلما شابه الاسم استحق ان يبعد
عن اصل السكون ويقرب الى الاصل الاعراب وهو الحركة فبني على الحركة
واما الفتح فلخفته وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان
في مثل شرف ولو بني على الكسر اجتمع فيه كسرتان في مثل علم وقد بني
على الفتح مطلقا فيقدر الفتح في نحو ضربت وضربوا وفي حاشية
للسعيد على التوضيح واعلم انهم اختلفوا فيما يبنى عليه الماضي على
اقوال فمنهم من قال انه يبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك
وعلى الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير
المرفوع او على الفتح في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه المصنف
او على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذور
انتهى وقال الفاضل الجامي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضربت او تقديرا نحو ضربي انتهى اعلم انه لا بد قوله ابدا الاشارة
الى انه مبني على الفتح في جميع الاحوال ومن المبني على لفظا نحو ضربا
على الاصح قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن اعلما
سكن اخره عند اتصال الضمير المذكور به ليلا يتوالى في نحو ضربت

وجعل

وحمل عليه نحو استحوذ حتى طردا للباب اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة
ويخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالمرفوع المنصوب
نحو ضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو ونحو ضربا فبناؤها على الفتح
كما تقدم وقوله فيسكن يحمل تسكين البناء وهو المتبادر من الاستثنا
وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور
كما تقدم ويحمل خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه
آخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون فيبنى على السكون قوله
وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم انما يضم آخره لمناسبة الواو وانما
نحو عوا وروموا فانما ضم فيه مقدر على الواو والباء المنقلبتين الفا
لحذوفة لبقا فتحة العين دليلا عليها وقوله فانه يضم يحمل ضم البنا
وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل
خلافه وان البناء على الفتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب
آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل
الفعل لثقله قوله والامر مجزوم ابدا عند الكسائي بلام
مقدرة لا يخفى عليك انه لا يتعين حمل كلام المصنف على قول الكسائي
بل يصح حمله على قول سيبويه بان يقال حذف المضاف وهو اداة
التشبيه ثم بالغ في المبالغة والاصل مثل المجزوم او يقال المجزوم
بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما اشتمل
كما يقال الفرس المنقوش على الجدار اثر فوش لشبهه صورة بالمبنى المعروف
ويؤيده ذلك قول المصنف فيما سيأتي الافعال ثلاثة وكانه انما خص الكسائي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)